الأمم المتحدة S/PV.9424

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9424**

الثلاثاء، 26 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليابان	السيد هامامتو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-27818 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ديرك بولمان، صحفي؛ والسيد جيمي دور، معلق سياسي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد بولمان.

السيد بولمان (*تكلم بالإنكليزية*): اسمي ديرك بولمان. وما برحتُ أعمل صحفياً استقصائياً ومخرجاً للأفلام الوثائقية لمدة 37 عاماً وكتبت وأخرجت أكثر من 20 فيلماً وثائقياً، معظمها عن العمليات الاستخباراتية للحرب الباردة وتم بثها على شاشات التلفزيون في حوالي 30 دولة. أنا مستقل، وأعمل لحساب نفسي، ولست أتقاضى أي مرتب. لقد أصدرت تقارير مراراً وتكراراً عن تخريب نورد ستريم واتصلت بالعديد من الباحثين حول هذا الموضوع وأجريت مقابلات معهم.

وبعد مرور عام على ذلك العمل الإرهابي الخطير، لا نعرف سوى القليل بشكل مدهش. على سبيل المثال، لا نعرف عدد الانفجارات التي دمرت المواقع الأربعة المتضررة المزعومة. ولدينا بيانات زلزالية لانفجارين فقط: في الساعة 12/03 و 17/04 بحسب التوقيت العالمي المنسق. ولا نعرف من فعل ذلك. وإني أستبعد نظرية المؤامرة التي يتبناها الغرب بلا أساس من الصحة عن أن روسيا هي الفاعل. وأعتقد أن من الإنصاف القول إن السلطات في ألمانيا والدانمرك والسويد ودول غربية أخرى تعرف ما يكفي بحيث تدرك أنها لا تريد معرفة المزيد. فالحقيقة ستفتح صندوق باندورا على حلف الناتو.

والنسخة التي روجت لها الدولة في وسائط الإعلام في ألمانيا، الدولة التي تلتزم الصمت المطبق بسبب "سلامة الدولة"، الأمر الذي يمكن ترجمته إلى "الأمن القومي"، وبسبب "قاعدة الطرف الثالث" بشأن التعاون الاستخباراتي، هي أنها ربما كانت عملية أوكرانية باستخدام قارب شراعي على متنه ستة أشخاص، بما في ذلك أربعة غواصين، ولكن دون علم الحكومة الأوكرانية. إنني أثق بهذه الرواية بقدر ما أثق باستطاعتي رمي غسالة ملابس.

ولكن هناك في الواقع أدلة جديدة أريد أن أقدمها هنا. راسلني الأستاذ الفخري أولا تونداندر، الذي كان يعمل سابقاً في معهد أوسلو لبحوث السلام، بناء على طلبي، مؤكداً أن موقع التخريب كان في موضع عميق جداً من خط الأنابيب، على عمق 80 متراً. وعلى بعد قليل إلى كل جانب منه، كان العمق يتراوح بين 30 و 40 متراً. فلماذا تم اختيار الموقع العميق؟ تذكروا هذه المعلومات لوقت لاحق. كتب لي تونداندر قائلاً:

"تم نشر المتفجرات في حوض بورنهولم على عمق 75 إلى 80 متراً. وتتطلب هذه الغطسات العميقة غرفة لتخفيف الضغط. وقصة قارب شراعي صغير مستحيلة. فلا يمكن إحضار غرفة تخفيف الضغط اللازمة. ويشير العمق إلى غواصين محترفين أو عسكريين.

"وتشير محطة رصد الاهتزازات النرويجية NORSAR إلى انفجار بقوة 2,1 إلى 2,3، وهو ما يعادل انفجار 650 إلى 900 كغ من مادة ت.ن.ت. وادعى مركز جيوفون بوتسدام الألماني لأبحاث الأرض أن الشدة كانت أعلى – 3,1 – وهو ما يتوافق مع عدة أطنان من مادة ت.ن.ت. وسيكون من المستحيل إجراء هذه العملية من قارب شراعي صغير.

"يبلغ طول كل قطعة من خط الأنابيب المصنوع من الصلب والخرسانة 12 متراً ويبلغ وزنه 24 طناً. وقد تم تفجير حوالي 250 متراً من خط أنابيب نورد ستريم في النسق ألف والنسق باء. لقد كان انفجاراً هائلاً تديره وكالة حكومية.

"عندما تقوم بعملية احترافية ضخمة، فأنت بحاجة أولاً إلى غطاء لنشر القنابل، وثانياً، تحتاج إلى فصل النشر عن

إطلاق القنابل. وبخلاف ذلك، سوف يكتشف الناس بسهولة من هم الجناة. وكان الغطاء الواضح هو تمرين BALTOPS 22 في حزيران/يونيه 2022، بوجود 45 سفينة من مختلف دول الناتو. وقد تمرنت على حرب الألغام مع غواصين ومركبات غاطسة غير مأهولة. وكانت سفن الولايات المتحدة، مثل حاملة الطائرات الصغيرة يو إس إس كيرسارج التي يبلغ طولها 257 متراً، وحاملة الطائرات يو إس إس غنستون هول التي يبلغ طولها 190 متراً، قادرة على جلب غواصة قزمة يمكن أن تكون مفيدة لنشر المتفجرات على هذا العمق".

يمكن للسفينتين نقل غواصات صغيرة ونشرها وإعادة تحميلها مرة أخرى على متنها في أعالي البحار.

"ادعى أحد الشهود وكذلك سيمور هيرش أن غواصين تابعين للبحرية الأمريكية مع معدات للغوص العميق من مدينة بنما بولاية فلوريدا كانوا حاضرين. ولم يكن لديهم أي علاقة بالتمرين. ومن المحتمل جداً أنهم استخدموا لنشر القنابل.

"يدّعي سيمور هيرش أنهم أسقطوا عوامة سونار من طائرة بوسايدن طراز P-8A. وكانت العوامة قد أرسلت إشارة مشفرة أطلقت مؤقتات القنابل. وهذه طريقة سهلة وعملية للقيام بذلك. كما أن مصادر سيمور هيرش، التي يفترض أنها من وكالة الاستخبارات المركزية، أخبرته أن الولايات المتحدة استخدمت طائرة بوسايدن نرويجية للضغط على الزناد. يحب الأمريكيون "الإنكار المقبول"، ولكن هناك شيء يجب أن نضيفه. ربما كانت تلك خطة الولايات المتحدة، لكن مثل هذه العملية لا تتناسب مع السياسة الأمنية النرويجية التقليدية. لذلك يبدو أن النرويجيين قد انسحبوا منها على مستوى أعلى، على عكس المعلومات التي حصل عليها سيمور هيرش".

وما حدث بدلاً من ذلك هو ما يلي – وكل ما أقتبسه هنا هو جديد:

"في 21 أيلول/سبتمبر، حلقت طائرة بوسايدن تابعة للولايات المتحدة من سيغونيلا بإيطاليا إلى مطار نوردهولتز البحري في ألمانيا وحلقت لمدة ثلاث ليال ذهاباً وإياباً فوق بورنهولم في الفترة من 22 إلى 25 أيلول/سبتمبر ثم عادت في 26 أيلول/سبتمبر إلى سيغونيلا. وكان من الممكن لها بسهولة إسقاط عوامة سونار فوق البحر بالقرب من بورنهولم. فإذا كان هيرش محقاً في أنه كان من المفترض أن يُسقط النرويجيون عوامة السونار، فسيتعين على الأمريكيين في سيغونيلا إحضارها من النرويج. وفي 14 أيلول/سبتمبر، طارت طائرة هرقل أمريكية سبع ساعات من سيغونيلا إلى أندينيس بشمال النرويج، ثم عادت إلى سيغونيلا من فوق كيفلافيك. ولدينا سبب للاعتقاد بأن طائرة هرقل جلبت شيئاً مهماً جداً من النرويج – عوامة سونار محددة – وأحضرتها إلى سيغونيلا."

تجدر الإشارة أيضا إلى أن النرويجيين كانوا قد اشتروا طائرات P-8، وأنهم كانوا بصدد تدريب الأطقم، خاصة أطقم الحرب الإلكترونية وأطقم الأسلحة المضادة للغواصات. ولذلك، فإن الأمر ينطوي على مزيج من الناس. وهي ليست مسجلة في النرويج، ولكن يمكن استخدامها من قبل النرويج، أو يمكن استخدامها من قبل الولايات المتحدة. هذه معلومات أساسية.

"قبل ساعتين من الانفجار الأول في الساعة 12/03 بالتوقيت العالمي المنسق، غادرت طائرة بوسايدون تابعة للولايات المتحدة بلدة كيفلافيك، في آيسلندا، متجهة إلى المياه الواقعة شرق بورنهولم. ووصلت إلى بورنهولم بعد ساعة واحدة من الانفجار الأول. ومن الغريب أنه في نفس الوقت الذي وقع فيه الانفجار في نفس اللحظة التي كانت فيها طائرة بوسايدون التابعة للولايات المتحدة تحلق عند جنوب غرب النرويج، غادرت طائرة صهريجية تابعة للولايات المتحدة قاعدة سبانجدالم الجوية الأمريكية في ألمانيا متجهة إلى بولندا لتزويد الطائرة بوسايدون بالوقود حتى تتمكن من القيام بدوريات في المياه الواقعة شرق بورنهولم خلال الساعات الأربع التالية. وقد أطفأت جهاز الإرسال والاستقبال الخاص بها في الساعة 3/10 بالتوقيت

العالمي المنسق وأعادت تشغيله بعد ثلاث ساعات، وكانت لا تزال حينها شرق بورنهولم. وفي الساعة 7/00، حلقت الطائرة بوسايدون فوق موقع الانفجار للمرة الأخيرة، ثم صعدت إلى ارتفاع 000 10 متر وعادت إلى كيفلافيك".

وقد سألت أيضا السيد هانز بنجامين براون، عالم الفيزياء السويسري البارز الذي صدرت له العديد من المنشورات في مجلات كبرى والذي كان يعمل أستاذا في بعض الجامعات الرائدة. وقد ذكر ما يلي:

"حتى الآن، اتفقت جميع التقارير الرسمية على أن خطي الأنابيب قد دُمرا بشحنة من المتفجرات التقليدية، تعادل بضع مئات من الكيلوغرامات من مكافئ مادة تي إن تي. وهذه التقارير ليست متناقضة فحسب، بل إنها تتعارض أيضا مع الاعتبارات الفيزيائية الأساسية، مما يبطل فرضية استخدام المتفجرات التقليدية. وعلى النقيض من ذلك، تشير العديد من الأدلة الجيوفيزيائية القوية – وهي أشكال الموجات الاهتزازية ووضع المتفجرات وسحابة الهباء الجوي التي أعقبت الانفجار والتيارات تحت الماء وارتفاع درجة الحرارة في قاع المحيط مع ما صاحب ذلك من انخفاض في إنتاج الكتلة الأحيائية والكشف عن أشعة غاما في بولندا – إلى استخدام شحنة متفجرة تزيد ألف مرة على الأقل عما أبلغ عنه سابقا."

وقد جاءت تلك النتائج في تقرير مفصل قدمه السيد براون في بادئ الأمر إلى الحكومة السويسرية في 4 كانون الثاني/يناير 2023 وإلى ممثلها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

"بدون الخوض في التفاصيل، أبين هنا أن فرضية استخدام متفجرات تقليدية متوسطة القوة قد ثبت بطلانها بالفعل من خلال الفحص الدقيق للتقارير الرسمية. ومن أجل فهم هذه التناقضات، تجدر الإشارة إلى أن العلاقة الرياضية بين شدة الاهتزازات على مقياس ريختر والشحنة المتفجرة هي علاقة لوغاريتمية: زيادة الشدة بمقدار واحد تتوافق مع زيادة بمقدار 10 أضعاف في سعة الموجات الاهتزازية".

وعليه، إذا انتقلنا من اثنين إلى ثلاثة، فإننا لسنا بصدد زيادة خطية – إنها زيادة بمقدار 10 أضعاف.

"بالنسبة للانفجارات تحت الماء، فإنها تتوافق مع زيادة قدرها 35 ضعفا في الكتلة المتفجرة."

"تعود التقارير الرسمية حول حجم الانفجار الأكبر الذي دمر خط أنابيب نورد ستريم 1 على الأراضي السويدية إلى تقرير أصلي صادر عن شبكة مصفوفات الاهتزازية النرويجية، كما ذكر السيد توناندر، التي أبلغت عن حدث بقوة 2,1 درجة على مقياس ريختر. وذلك يعادل حوالي 700 كيلوغرام من مكافئ مادة تي إن تي. ومع ذلك، فقد عُرضت تلك البيانات بدون وحدات على الرسم البياني – ومن النادر جدا ألا نجد وحدات على الرسم البياني في أحد المنشورات العلمية – فضلا عن افتقارها للأساس العلمي. وعلى الرغم من هذا القصور الخطير، استشهد بحجم الشحنة المتفجرة المذكور أو بحجم أقل منه في وسائل الإعلام منذ ذلك الحين".

500 إلى 900 كيلوغرام، هذا ما نسمعه طوال الوقت.

"وعلى النقيض من ذلك، فإن القيد الرسمي لشدة الاهتزازات في قاعدة البيانات الزلزالية GEOFON يبلغ 3,1 درجة وهي بالتالي أكبر بمقدار 35 مرة من التقدير السابق، أي ما يعادل حوالي 25 طنا من مكافئ مادة تي إن تي. وبما أن شحنة متفجرة أصغر بكثير كانت كافية لتدمير خط الأنابيب، فإن ذلك يثير شكوكا كبيرة حول طبيعة الشحنة المتفجرة المستخدمة.

"لقد وُضعت هذه الكمية الكبيرة من المواد المتفجرة على خط أنابيب نورد ستريم 1 في موقع جعل الساحل السويدي ذا الشكل البيضاوي بمثابة مرآة مقعرة للموجة الاهتزازية المنبعثة. وعلاوة على ذلك، فقد وُضعت في موقع يتسنى معه أن يكون هناك اتصال مباشر ومن دون عوائق بين الموقع وساحل كالينينغراد من خلال أخدود مغمور."

إذن فهناك شيء يشبه صحنا في المحيط بأخدود في اتجاه كالينينغراد.

”وإذا كنتم تتذكرون سؤال السيد توناندر عن سبب تنفيذ هذا العمل التخريبي على هذا العمق الكبير، فإن هذا الربط المباشر لم يكن ممكنا على بعد بضعة كيلومترات باتجاه المنبع أو المصب على طول خط أنابيب نورد ستريم. لقد حُدد موقع الانفجار لتوليد موجة اهتزازية موجهة إلى كالينينغراد.“

وأود أن أشير هنا إلى أنها ربما كانت رسالة إلى الحكومة الروسية. ومرة أخرى، وفقا للسيد براون:

”أغفل هذا التأثير في التقارير الرسمية، التي اقتصرت على محطات رصد الاهتزازات الواقعة غرب موقع الانفجار في ظل بورنهولم، إذا جاز التعبير“.

إذن فإن القراءات التي لدينا جاءت من الجزء الخلفي من بورنهولم وبالتالي فإنها من مناطق منخفضة.

”والواقع أن التقييم الشامل لعدة محطات لرصد الاهتزازات حول بحر البلطيق يقيس قوة الانفجار بـ 4 درجات على مقياس ريختر مما يشير إلى استخدام ما لا يقل عن 150 طنا من مادة تي إن تي. ويثير هذا مخاوف جدية بشأن طبيعة الشحنة المتفجرة المستخدمة في الهجوم.

”وكان هناك محاولات لتفسير هذه الإشارات الاهتزازية الكبيرة على أنها قد حدثت جراء قوة اندفاع غاز الميثان الخارج من خط الأنابيب المدمر. غير أنه في ظل الضغط المبلغ عنه، تكون سرعة الصدمة الناتجة أقل بكثير من سرعة الصوت في الماء، التي تبلغ 1,5 كيلومتر في الثانية. وعليه، لا يمكن للميثان المنبعث أن يفسر المقادير المرصودة في بحر البلطيق.

”وهناك تقارير عن حفر ذات منشأ تكنولوجي بعمق يتراوح من 3 إلى 5 أمتار. وقد ربطت عدة تقارير مستقلة حجم الحفرة بوزن الشحنة المتفجرة، بما في ذلك الانفجارات النووية تحت الماء. هذا علاوة على أن التقدير التقريبي للشحنة المتفجرة يشير إلى ما لا يقل عن 20 إلى 150 طنا من مادة تي إن تي، مما يبطل مرة أخرى فرضية وجود كمية صغيرة من المتفجرات التقليدية. ولا تتفق هذه الحقائق حول الانفجار الذي دمر خط الأنابيب نورد ستريم 1، إلى جانب عمليات الرصد الجيوفيزيائية المستقلة، مع التقارير التي تفيد باستخدام متفجرات تقليدية تزن بضع مئات من الكيلوغرامات. وتتفق الملاحظات إلى حد ما مع استخدام شحنة متفجرة تزن من 1 إلى 4 كيلو طن من مكافئ مادة تي إن تي.“

وفي تقرير سابق صدر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تناول السيد براون بالتفصيل ما مجموعه سبع عمليات رصد جيوفيزيائية مستقلة تختلف مع الاستخدام المبلغ عنه لمادة متفجرة متوسطة القوة. وتضع التقديرات الكمية حدا أدنى صارما للشحنة المتفجرة يبلغ 150 طنا من مادة تي إن تي، وهو ما يعادل 400 ضعف القيمة الواردة في التقارير الرسمية على الأقل.

وتكتسي النتائج الحالية أهمية قصوى، كما يتضح من بيان أحد المراجعين: ”النتائج العلمية لها تأثير في الشؤون الدولية الراهنة وتستدعي الإبلاغ العاجل“.

ونظرا لخطورة المسألة، من الأهمية بمكان أن نحصل على أدلة مستقلة وموضوعية، وهو ما يتطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يمارس سلطته. فالتقاعس عن العمل يعرض البشرية جمعاء للخطر.

وقد قال السيد براون إنه للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن تحليله، يمكن الرجوع، إلى عروضه الأخيرة وتقريره، الذي أحيل بالفعل إلى الحكومة السويسرية وتمثيلها لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 4 كانون الثاني/يناير 2023. وقد عرض السيد براون أن يقدم تحليله المتعمق بالتفصيل أمام مجلس الأمن وهو يجدد عرضه هذا من خلالي.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الخاصة بي. إن قاع بحر البلطيق مليء بالمسامير المائية. وقد تمكنت القوات البحرية الغربية

من التعرف كل سفينة في بحر البلطيق وعلى سطحه منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين. فالمراوح تخلف شيئا يشبه بصمة الإصبع. وقد كان من المفترض أن يسجل طاقم تلفزيوني ألماني، كان يصور تقريرا مدته 30 دقيقة يظهر فيه المركب الشراعي المسمى أندروميدا الذي يُزعم استخدامه في العملية مصحوبا بموسيقى تصويرية مشؤومة، صوت محرك أندروميدا ومروحته، اللذين يزُعم استخدامهما في موقع التخريب. لا بد من أن المحرك قد استخدم ليبقى المركب في موضعه. وكان ينبغي للطاقم حينها أن يطلب من القوات البحرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي التحقق مما إذا كان أندروميدا موجودا في الوقت الصحيح في موقع الانفجار.

وأود أيضا أن أشير إلى أن خطي الأنابيب السوفيتيين كانا مصدرا لعمليات استخبارات غربية من قبل. فقد قُتل إنريكو ماتي، أنجح المديرين في قطاع النفط في إيطاليا ورئيس شركة إيني، عندما تحطمت طائرته الخاصة في عام 1962. وقد كان مكروها من صناعة النفط المعدني في الولايات المتحدة لنجاحه التجاري الهائل في بلدان شمال إفريقيا. ففي مذكرة إلى وكالة المخابرات المركزية، وصفته صناعة النفط المعدني في الولايات المتحدة بأنه "أكثر شرا من الاتحاد السوفياتي" عندما رتب ما كان آنذاك أكبر صفقة تجارية في إيطاليا مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية – اتفاقية مقايضة تنطوي على بناء خطوط أنابيب تصل إلى إيطاليا مقابل الحصول على النفط السوفياتي. وفي عام 1997، ثبت أن حادث تحطم الطائرة لم يكن بسبب سوء الأحوال الجوية، كما كان يعتقد سابقا، فقد عُثر على شظايا معدنية في عظامه المستخرجة من الحطام – نتيجة لوجود قنبلة في الطائرة.

وفي عام 1982، دمرت وكالة المخابرات المركزية خط أنابيب يامال باستخدام رقائق معيبة سُربت إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عملية استخباراتية معقدة. وقد أخبرني وزير القوات الجوية السابق توماس ريد في مقابلة كيف اطلع، بصفته عضوا في مجلس الأمن القومي الأمريكي، على رسالة مفادها أنه سُجِّل انفجار بقوة 3 كيلو طن في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وأخبرهم مسؤول في وكالة الاستخبارات المركزية أن أكبر انفجار لسلاح تقليدي على الإطلاق كان نتيجة لعملية نفذتها الوكالة، وليس بسبب رأس حربي نووي يخص اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وكانت مجرد عملية واحدة فقط في سلسلة عمليات ضد خط أنابيب يامال – أوروبا.

وكان المستشار الألماني الأسبق هيلموت شميت المنتمي للحزب الاشتراكي الديمقراطي قد أصر على صفقة لمد خط أنابيب في أوائل ثمانينيات القرن العشرين لتأمين الغاز السوفيتي الرخيص لأوروبا، على الرغم من أن رئيس الولايات المتحدة الأسبق ريغان طلب منه إنهاء ذلك العقد في اجتماع خاص. وكان شميت ينظر من النافذة في أثناء حديث ريغان إليه، وبعد ذلك فقد حظوته. وأصبح السياسي المحافظ هيلموت كول المستشار الجديد لألمانيا دون إجراء انتخابات من خلال تصويت لحجب الثقة في البرلمان الألماني، يُزعم أنه أُجري بدعم من الولايات المتحدة.

وفي الآونة الأخيرة، وفيما يتعلق بالغاز الروسي، ليس لدى الولايات المتحدة حلفاء ولكن رهائن فحسب. وعلاوة على ذلك، يعاني بعض الرهائن من متلازمة ستوكهولم، مثل الحكومتين السويدية والألمانية الحاليتين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بولمان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد دور.

السيد دور (*تكلم بالإنكليزية*): أنا هنا لأتحدث اليوم عن الهجوم على خط أنابيب نورد ستريم الذي وقع قبل عام واحد في 26 أيلول/سبتمبر 2022. لقد أدت أربعة انفجارات إلى تدمير خطَّي أنابيب نورد ستريم 1 و 2 اللذين كانا ينقلان الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا. وكان هذا أكبر حالة تخريب صناعي في تاريخ البشرية، حيث قطع الشريان الرئيسي للطاقة من روسيا إلى ألمانيا – الطاقة الرخيصة التي كانت في غاية الأهمية في الحفاظ على القاعدة الصناعية لألمانيا.

لقد سمعنا كل نظرية سخيفة ومثيرة للسخرية حول كيفية حدوث ذلك. ولا يحتاج المرء إلى أن يكون مراسلا استقصائيا عبقريا لمعرفة

من هو الجاني في هجوم نورد ستريم. وبشكل لا يُصدق، تتجاهل معظم وسائل الإعلام الغربية حقيقة أن رئيس الولايات المتحدة جو بايدن نفسه أعلن في 9 شباط/فبراير 2022 أنه سيهاجم فعلا خط أنابيب نورد ستريم 2 حيث قال:

”إذا غزت روسيا أوكرانيا وعبرت الدبابات الحدود مرة أخرى، فلن يكون هناك خط أنابيب نورد ستريم 2، وسنضع حدا له... أعدكم بأننا سنكون قادرين على القيام بذلك“.

وحتى مع هذا الاعتراف المسبق بالذنب من رئيس الولايات المتحدة، ظلت معظم الصحافة الغربية في حيرة من أمرها بشأن من كان بوسعه القيام بأكبر عمل إرهابي بيئي في التاريخ.

ولحسن الحظ، لا يتعين علينا الاعتماد على تفسيري لتهديد الرئيس بايدن الواضح بمهاجمة خطوط الأنابيب، فلدينا في الواقع سيمور هيرش، ذلك المراسل الاستقصائي العبقري بسمعته التي لا تشوبها شائبة وسجله الناصع، والذي أفاد بأنه في حزيران/يونيه 2022، زرع غواصون من البحرية الأمريكية، كانوا يعملون تحت غطاء مناورات تُسمى BALTOPS 22 في إطار عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بحر البلطيق في صيف عام 2022 والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، متفجرات يمكن تفجيرها عن بعد والتي دمرت بعد ثلاثة أشهر ثلاثة من خطوط أنابيب نورد ستريم الأربعة، وفقا لمصدر على دراية مباشرة بالتخطيط التشغيلي.

وشأنهم شأن جميع المجرمين، لم يستطع الجناة إخفاء ابتهاجهم بارتكاب الجريمة. فبعد الهجوم بفترة وجيزة، لم يستطع العديد من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة إلا أن يتفاخروا بإنجازهم وأعربوا عدة مرات عن فخرهم بقدرتهم على تدمير خطوط الأنابيب. وقالت وكيلة وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند:

”مما يثلج صدري كثيرا، وأعتقد أن هذا هو حال الإدارة أيضا، معرفة أن نورد ستريم 2 قد أصبح الآن – كما قد يحلو للمرء القول – مجرد قطعة معدنية كبيرة تقبع في قاع البحر“.

ووصف وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن ما حدث بأنه فرصة هائلة لإنهاء الاعتماد على الطاقة الروسية بشكل نهائي.

ويجب أن يكون المرء كاذبا مدفوع الأجر حتى لا يعترف بدور الولايات المتحدة في تنفيذ تلك الهجمات. ولم يعلن الرئيس بايدن أنه سيفعل ذلك فحسب، بل قال مسؤولون رفيعو المستوى في حكومة الولايات المتحدة أشياء مماثلة لسنوات. ويمكننا أن نرجع إلى عام 2014 عندما صرحت وزيرة الخارجية السابقة كونداليزا رايس بما يلي:

”على المدى الطويل، نريد ببساطة تغيير هيكل الاعتماد على الطاقة. نريد الاعتماد أكثر على منصة الطاقة الخاصة بأمريكا الشمالية“.

وهذه هي حقيقة الأمر حقا، حرب اقتصادية بين الغرب وروسيا من أجل ملء جيوب الرأسماليين الجشعين الذين يتحكمون فعليا في حكومة الولايات المتحدة ويُملون عليها سياستها الخارجية.

فلنرجع خطوة إلى الوراء ونلق نظرة على السياق الذي وقع فيه تفجير خط الأنابيب، هل نفعل ذلك؟ إن كل هذا يحدث تحت ستار الدفاع عن أوكرانيا من غزو روسي غير مبرر. ولكن بالطبع لن يصح هذا الكلام إلا إذا بدأ المرء قصة حرب أوكرانيا عند نقطة ما بالقرب من نهاية القصة بدلا من بدايتها، التي إن رجعنا إليها، ستُوجه أصابع الاتهام إلى أوكرانيا والولايات المتحدة وحلف الناتو.

ويقع اللوم على الولايات المتحدة والناتو، وهذا هو السبب في أن وسائل الإعلام الغربية تتجاهل دائما نشأة النزاع في تغطيتها، تاركة معظم الناس لا يعرفون شيئا عن حقيقة الأمور وتقدم لهم رواية زائفة عن سبب النزاع. ويعتقد معظم الأمريكيين أن فلاديمير بوتين استيقظ ذات يوم وقرر، دون سبب معين، غزو أوكرانيا وبدء حرب من فراغ تماما. هذا ما يعتقده مؤيدو أوكرانيا في هذه الحرب لأن هذه هي الرواية الوحيدة التي يسمعونها من وسائل الإعلام الإخبارية التي يمولها الأشخاص الذين يستفيدون من هذه الحرب: المجمع الصناعي العسكري وشركات الوقود الأحفوري في الغرب، وبالطبع وول ستريت.

فيما يلي تشبيه فظ لتغطية وسائل الإعلام الغربية للغزو الروسي. لنقل بأن فلاديمير بوتين كان ينتظر عند محطة للحافلات وكانت هناك سيدة عجوز تقف في الشارع وكانت حافلة تتجه إليها مباشرة. يدفع فلاديمير بوتين السيدة العجوز بعيدا عن طريق الحافلة القادمة لتسقط على الرصيف الخرساني. ستبدأ وسائل الإعلام الغربية هذه القصة من النهاية بالقول: "الرئيس الروسي يدفع سيدة عجوز لتسقط على الرصيف الخرساني".

والشيء نفسه ينطبق على كامل الحرب الأوكرانية الروسية. فالإعلام الغربي يبدأ قصة الحرب في 24 شباط/فبراير 2022، وهو بالتأكيد ليس التاريخ الذي بدأ فيه النزاع. ويتجاهل الإعلام الغربي انقلاب عام 2014 على الحكومة الأوكرانية المنتخبة ديمقراطيا الذي نظمته وكالة الاستخبارات المركزية بالاشتراك مع النازيين الأوكرانيين. ويتجاهل حقيقة أن المجموعات السكانية العرقية الناطقة بالروسية في الجزء الشرقي من أوكرانيا، المعروف باسم دونباس، لم يوافقوا على حكومة الانقلاب النازية المرتبطة بوكالة الاستخبارات المركزية، وبالتالي بدأت الحكومة الأوكرانية اليمينية، التي استولت للتو على السلطة عن طريق الانقلاب، في قصف مواطني دونباس عبر أتباعها المعروفين باسم كتيبة آزوف النازية وانتهى الأمر بقتل قرابة 18 000 مدني في دونباس.

كما أن هذا الإعلام يتجاهل حقيقة التوصل إلى اتفاق سلام لإنهاء القصف من قبل الحكومة الأوكرانية وكتيبة آزوف النازية في ما يُعرف باتفاقات مينسك لأن الطرف الذي خرق اتفاق السلام هذا لم يكن روسيا بل الحكومة الأوكرانية والنازيين. وهو يتجاهل حقيقة أنه كان هناك بالفعل طريقة سلمية بوجه عام لتجنب الحرب وذبح مئات الآلاف من الأوكرانيين الأعزاء، وهو ما اعترف به مؤخرا الأمين العام للناتو. فقد اعترف بأن توسع الحلف ليصل إلى حدود روسيا هو الاستفزاز الحقيقي وبحقيقة أن الولايات المتحدة والحلف رفضا وقف توسعهما باتجاه حدود روسيا.

وكل هذا الفقدان للذاكرة ضروري ليتقبل مواطنو الولايات المتحدة وأوروبا استمرار العدوان ودق طبول الحرب من قبل الولايات المتحدة وحلف الناتو. حسنا، أنا هنا لعلاجهم من فقدان الذاكرة وتذكيرهم بالسبب الحقيقي ليس لتفجير نورد ستريم فحسب، ولكن لحرب أوكرانيا بأكملها وزعزعة استقرار الشرق الأوسط، بما في ذلك ليبيا والعراق وأفغانستان وسورية. والسبب في ذلك هو الشهوة الإمبريالية لإمبراطورية الولايات المتحدة. فلدى الولايات المتحدة الآن أكثر من 800 قاعدة عسكرية في جميع أنحاء العالم ولكنها لا يمكن أن تذكر أي تهديد فعلي لسيادتها. وتُنهي الولايات المتحدة الآن إمبراطوريتها بالطريقة التي تنتهي بها جميع الإمبراطوريات، من خلال التوسع العسكري المفرط، فيما تجوع شعبها في الداخل.

إن التهديد الحقيقي هو التهديد للمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تخشى منذ عقود من انضمام الهندسة ورأس المال الألمانيين إلى الموارد الطبيعية والقوة العاملة الروسية. وكما بين بوضوح شديد مؤسس شركة الاستخبارات الأمريكية ستراتفور ،يقول جورج فريدمان، في كتابه الصادر في عام 2010:

"روسيا لا تهدد موقف أمريكا العالمي، ولكن مجرد احتمال تعاونها مع أوروبا وخاصة ألمانيا يفتح الباب أمام أكبر تهديد في العقد، وهو تهديد طويل الأجل يتعين وأده في مهده." (العقد القادم: الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير، صفحة 141).

ولذلك، فإن الحفاظ على خلاف قوي بين ألمانيا وروسيا أمر في غاية الأهمية للولايات المتحدة. وأضاف فريدمان في عام 2015 أن الخوف الأساسي بالنسبة للولايات المتحدة هو اندماج التكنولوجيا ورأس المال الألمانيين مع الموارد الطبيعية الروسية والقوة العاملة الروسية لتشكيل المزيج الوحيد الذي جعل الولايات المتحدة تقشعر هلعا طوال قرون.

في هذه المواجهة، تهدف الولايات المتحدة إلى السيطرة على الخط من بحر البلطيق إلى البحر الأسود. لكن روسيا في المقابل يجب أن تحيد أوكرانيا على الأقل، وتسعى ألا تكون أوكرانيا موالية للغرب، لأن تحييد أوكرانيا من شأنه أن يعرقل تحقيق هدف الولايات المتحدة الأساسي المتمثل في حدوث صدع روسي ألماني. لقد اختارت الولايات المتحدة حربا بالوكالة بدلا من ذلك.

والحكومات الغربية تلتزم الصمت – حتى في الوقت الذي تقول فيه الولايات المتحدة، من خلال مصادر مجهولة، إن أوكرانيا مسؤولة عن هجوم نورد ستريم، ولكنها لا توجه أصابع الاتهام إلى أوكرانيا علنا. لذلك تواصل الولايات المتحدة تدجيج أوكرانيا بالسلاح على أمل تمديد الحرب وتجنب السلام. يقول الألمان إنها أوكرانيا، لكنهم لن ينشروا تحقيقهم الرسمي ولن يصدروا إعلانا.

الفضيحة الأخيرة هي أن الناس في الغرب الذين يزعمون أنهم من دعاة حماية البيئة ويدعون اهتمامهم بتغير المناخ والبيئة لا ينبسون ببنت شفة عن أسوأ انبعاث لغاز الميثان في تاريخ البشرية. وتكشف أفعالهم أنهم لا يهتمون في الواقع بتغير المناخ ويستمرون في دعم هذه الحرب وإرهابها البيئي. حتى أنه في تطور غريب، سافرت غريتا ثونبرغ إلى أوكرانيا للقاء زيلينسكي عقب تفجير نورد ستريم.

أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي للتكلم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد دور على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر ديرك بولمان وجيمي دور على إحاطتيهما اللتين أظهرتا مرة أخرى لمجلس الأمن أن مواطني الدول الغربية لديهم أيضا الكثير من الأسئلة لتوجيهها إلى حكوماتهم في خضم التناقضات العديدة في الروايات التي تروج لها واشنطن وحلفاؤها فيما يتعلق بهجوم خطوط أنابيب الغاز في نورد ستريم في أيلول/سبتمبر 2022.

لقد مر عام بالضبط على أعمال التخريب في بحر البلطيق. وقد انقضى نفس الوقت تقريبا على الجلسة الأولى التي عقدها المجلس بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9144). وعلى مدى الأشهر الـ 12 الماضية، سمعنا الكثير عن أن التحقيقات الوطنية التي أجرتها ألمانيا والدانمرك والسويد على وشك إيجاد مرتكبي هذه الجريمة. بيد أنه ليس هناك نتائج حتى الآن، على الرغم من جلسات المجلس السبع – المفتوحة والمغلقة على حد سواء – التي عقدت بشأن هذا الموضوع.

في الوقت نفسه، تظهر المزيد من الأدلة في مجتمع الخبراء التي تشير إلى أن تفجير نورد ستريم هو من عمل واشنطن، التي انحدرت إلى ارتكاب هذه الجريمة الشنيعة تملؤها رغبة أنانية لتعزيز هيمنتها في أوروبا، التي تمس حاجتها إلى موارد الطاقة الروسية.

وتمثل الذكرى السنوية الحزينة اليوم فرصة ممتازة للتذكير بإيجاز بتسلسل الأحداث الزمني. وأود أن أذكر المجلس بالنقاط الرئيسية.

في 28 أيلول/سبتمبر، مباشرة بعد التخريب، فتح مكتب المدعي العام للاتحاد الروسي دعوى جنائية بموجب المادة المتعلقة بأعمال الإرهاب الدولي. وفي 29 أيلول/سبتمبر، أشارت الدانمرك والسويد في رسالتهما إلى مجلس الأمن إلى أن أنابيب نورد ستريم دمرت بأجهزة متفجرة. يبدو أن هذا كان الاستنتاج المحدد الوحيد الذي سمعناه طوال هذا الوقت. بيد أن مكتب المدعي العام الألماني لم يبدأ تحقيقاته الرسمية إلا في 10 تشرين الأول/أكتوبر.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أرسل رئيس وزراء الاتحاد الروسي، ميخائيل ميشوستين، بيانات إلى برلين وكوبنهاغن وستوكهولم بشأن ضرورة إجراء تحقيق شامل في الحادث، بمشاركة ممثلين عن السلطات الروسية وشركة غازبروم. ولم ترد أي ردود على تلك الرسائل خلال العام الماضي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أرسل مكتب المدعي العام للاتحاد الروسي طلبات إلى السلطات الألمانية والدانمركية والسويدية المختصة لتقديم المساعدة القانونية وتشكيل أفرقة تحقيق مشتركة. وردا على ذلك، تلقينا ردا نمطيا مكررا. وأتيحت لأعضاء المجلس فرصة رؤية ذلك بأم أعينهم عندما عممنا في آذار/مارس نسخا من مراسلاتنا مع سلطات هذه البلدين (S/2023/193 و S/2023/223).

وفي سياق تلك الحالة غير المقبولة، قدم الاتحاد الروسي مشروع قرار إلى مجلس الأمن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات لإنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق في العمل التخريبي. وغدا يصادف مرور ستة أشهر بالضبط على التصويت على مشروع القرار ذاك

(انظر S/PV.9295). وكان نصه غير مسيس على الإطلاق. وأخذ في الاعتبار جميع التعليقات والمقترحات المحددة التي قدمها أعضاء المجلس خلال المشاورات غير الرسمية التي استمرت شهرا كاملا. غير أن مشروع القرار رفض. وأود أن أشير إلى أن الحجة الرئيسية التي ساقها الزملاء الذين امتنعوا عن التصويت هي ما يسمى "ثقتهم الكاملة" في التحقيقات الوطنية التي تجريها سلطات ألمانيا والدانمرك والسويد. حسنا، الآن انقضت ستة أشهر أخرى، وليس هناك نتائج. وهذا على الرغم من القلق بشأن غياب أي شكل من الأخبار الواضحة من برلين وكوبنهاغن وستوكهولم لفترة طويلة، الذي لم تعرب فحسب عنه روسيا والصين والبرازيل، التي دعت إلى إجراء تحقيق في آذار/مارس، بل أيضا عدد من أعضاء المجلس الآخرين.

علاوة على ذلك، وفي إشارة واضحة لعدم احترام المجلس، تجاهلت ألمانيا والدانمرك والسويد طلبا يدعوها للتكلم في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 11 تموز/يوليه (انظر S/PV.9373)، واكتفت بتعميم رسالة أخرى. وأقرت الرسالة المذكورة صراحة بأن التحقيقات الجارية قد لا تؤدي إلى أي نتائج على الإطلاق. وأود أن أسأل زملاءنا الذين يؤيدون بحماس شديد تلك التحقيقات الوطنية – ما الفائدة من عرقلة الجهود الجماعية التي يبذلها أعضاء المجلس إذا كانت تلك البلدان نفسها تساورها شكوك بشأن فعالية العمل الذي تضطلع به؟ وكل هذا يشبه إلى حد كبير تقليدا لنشاط قوي ومحاولة لحرمان أعضاء المجلس من الوصول إلى معلومات ذات صلة مباشرة بصون السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أذكر المجلس بأننا لا نتكلم عن مزحة سخيفة لمثيري الشغب. إننا نتكلم عن هجوم إرهابي استهدف البنية التحتية لخطوط الأنابيب الدولية وأدى إلى عواقب اقتصادية وبيئية وخيمة على عدد من الدول. لا أحد ينكر أن الهجوم ارتكب باستخدام جهاز متفجر. ولذلك، هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الهجوم يندرج في إطار الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل الموقعة في 15 كانون الأول/ديسمبر 1997، وألمانيا والدانمرك والسويد أطراف فيها. وينص هذا الصك القانوني الدولي صراحة على التزامات تعهد بها الأطراف فيه بالتحقيق في الجرائم ذات الصلة، وبتسليم مرتكبيها أو محاكمتهم، وبتقديم كل طرف إلى الآخر أقصى درجات المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو المحاكمات أو إجراءات تسليم المطلوبين. ولا تزال سلطات الدول الثلاث المذكورة تتجاهل تلك الالتزامات. إن كلمات المستشار الألماني أولاف شولتس حول نيته متابعة الأمر تتعارض بشكل لافت للنظر مع المسألة ذاتها، نظرا للافتقار التام للمعلومات ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، هناك دلائل متزايدة على أنه بدلا من بذل الجهود لتحديد الظروف المحيطة بما حدث، فإننا نلاحظ في الواقع محاولة لإخفاء تلك الظروف.

وتترسخ حملة منسقة للترويج لنسخ سخيفة تماما من الأحداث التي وقعت فعليا في وسائط الإعلام الغربية. ما الذي لم نسمعه خلال العام الماضي؟ سمعنا أن روسيا نفسها فجرت خط أنابيب غاز كان يعمل لمصلحتها. سمعنا أن التفجير نفذه سياح على متن يخت شراعي، الذين أقدموا على ذلك، وفقا لإحدى الروايات، بمبادرة ذاتية من دون أي دعم من دولة، ووفقا لرواية أخرى، نفذوا الهجوم بناء على أوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة الأوكرانية، السيد زالوجني، لكنه أخفى ذلك تماما عن قائده المباشر – الرئيس زيلينسكي. والأكثر سخفا هو التقارير المنشورة في بعض وسائط الإعلام الأوروبية بشأن الاستخبارات الغربية، بما في ذلك أجهزة المخابرات الأمريكية، التي يفترض أنها على علم بخطط الأوكرانيين بل وأنها حاولت ثنيهم عن تنفيذ الخطط المذكورة، ولكنها لم تفلح في ذلك. لكن عندما ننظر إلى رفض معاهدة السلام مع روسيا في آذار/مارس 2022، يتضح أن سلطات كييف لا يمكنها أن تعارض إرادة الأطراف الغربية الداعمة لها في مثل هذه المسألة الخطيرة.

من الصعب ألا نلاحظ القواسم المشتركة بين كل هذه الروايات. كل رواية منها تنفي ضلوع واشنطن في ارتكاب هذه الجريمة. وبدأت جميعها تنتشر كالفطر بعد هطول أمطار الربيع عقب فترة وجيزة من

نشر تحقيق كبير أجراه الصحفي الأمريكي سيمور هيرش الحائز على جائزة بوليتزر في وقت سابق من هذا العام، وذكره مقدما الإحاطتين بالفعل اليوم. وكشف هذا التحقيق العديد من الحقائق التي تشير إلى أن العبوات المتفجرة التي استهدفت خطي أنابيب نورد ستريم وضعها غواصون أمريكيون خلال مناورات BALTOPS لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في صيف عام 2022. وبالمناسبة، فقد نشر اليوم مادة جديدة تدعم هذه الرواية، حيث تُظهر أن التفجير تم التخطيط له بعناية على مدى عدة أشهر وتوضح كيف فكر المدبرون في إخفاء آثارهم بعد الهجوم الإرهابي. وأوصي جميع أعضاء المجلس بالاطلاع على النتائج التي توصل إليها.

ونتذكر جميعا أيضا تعليق الرئيس بايدن بأنه "لن يكون هناك نورد ستريم 2، وسنضع نهاية له"، حسبما قال في مؤتمر صحفي مع المستشار الألماني أولاف شولتس في 7 شباط/فبراير 2022؛ والفرحة الصريحة لوكيلة وزارة خارجية الولايات المتحدة فيكتوريا نولاند بأن خط الأنابيب صار، كما قالت، "قطعة معدنية كبيرة تقبع في قاع البحر"، وذلك خلال اجتماع لمجلس الشيوخ في 26 كانون الثاني/يناير؛ وتعبير وزير الخارجية البولندي السابق رادوسلاف سيكورسكي في تغريدة له عن الامتنان للولايات المتحدة على تفجير خطي أنابيب نورد ستريم. وينبغي ألا ننسى كيف أن بعض الأعضاء الغربيين في المجلس، غير القادرين على احتواء مشاعرهم، أعلنوا صراحة في جلسات المجلس أن انفجارات نورد ستريم كانت ردا على تصرفات روسيا في أوكرانيا. وكان من شأن هذه الاعترافات الصريحة أن تُمكن حتى المحقق المبتدئ من حل القضية بسهولة. ومع ذلك، منذ تكليف ألمانيا والدنمارك والسويد بالتستر على ضلوع شقيقهم الأكبر عبر المحيط، كُبلّت أيدي المحققين وعُصبت أعينهم.

ولذلك، كما أخبرنا سيمور هيرش، بعد الاجتماع بين جو بايدن وأولاف شولتس، صدرت تعليمات لأجهزة المخابرات الأمريكية والألمانية بالتوصل إلى رواية بديلة للأحداث وتسريبها تدريجيا إلى وسائل الإعلام. وهذا بالضبط ما يفعلونه الآن، لكن تلفيقاتهم غير قابلة للتصديق على الإطلاق. والتسريبات حول الظروف الفعلية للمأساة لا تجعل الأمر أسهل بالنسبة لرواة القصص الغربيين. وعلى وجه الخصوص، نُذكر بالرسالة المؤرخة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022 من وزير الدولة غرايشين في الوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والعمل المناخي إلى عضو حزب اليسار في البرلمان الاتحادي الألماني (البوندستاغ) ناستيتش، والتي أُتيحت للجمهور، والتي جاء فيها أنه حتى قبل بدء التحقيق، تلقت السلطات الألمانية بعض المعلومات الاستخباراتية، التي يُزعم أن الكشف عنها كان يمكن أن يضر بالمصالح الوطنية لألمانيا. وأتساءل ما نوع المعلومات التي يمكن أن تلحق الضرر بالطرف، الذي قد يعتقد المرء أنه كان الضحية إلى جانب روسيا؟ وأيا كان الأمر، فإنه يؤكد مرة أخرى حقيقة أن المحققين الغربيين غير مهتمين بمعرفة الحقيقة، والتي على العكس من ذلك تشكل عقبة في طريقهم.

فما الذي نعلمه الآن بعد مرور عام على هذا الهجوم الإرهابي؟ لدينا تهديدات من أعلى مستويات قيادة الولايات المتحدة تتعلق بعمليات خط أنابيب غاز عابر للحدود تحت سطح البحر؛ وتفجيره اللاحق، والذي كان عملا من أعمال الإرهاب الدولي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة على السلام والأمن الدوليين والاقتصاد والبيئة والملاحة في بحر البلطيق؛ والفرحة الواضحة التي أبداها ممثلون على مستوى رفيع للمؤسسة الأمريكية والموالية لأمريكا؛ ومقاومة الدول الغربية لفكرة بدء تحقيقات دولية محايدة وشاملة للجميع تحت رعاية الأمين العام؛ وافتقار التحقيقات الوطنية الألمانية والسويدية والدنماركية إلى الفعالية بصورة صارخة. وفي الوقت نفسه، يجري تغذية وسائل الإعلام بالمعلومات قسرا من أجل إلقاء المسؤولية على أي جهة أخرى غير الولايات المتحدة في محاولة لصد كل حقيقة موضوعية. وفي ظل حالة كهذه، لن أكلف نفسي عناء استخدام العبارة النمطية "يمكنكم استخلاص استنتاجاتكم بأنفسكم". وإن كان لا يزال هناك أي أوهام، فبعد مرور عام، من المحتمل أن يكون الوقت قد حان للتخلي عنها.

ولا يساورني شك في أننا سنسمع اليوم مرة أخرى مزاعم من زملائنا الغربيين بأن روسيا تعمل على صرف انتباه المجلس عن مشاكل أكثر خطورة من خلال الإصرار على مناقشة الهجوم الإرهابي على خطي أنابيب نورد ستريم. وأساليبهم بسيطة وواضحة، وهي،

إطالة الأمور لأطول فترة ممكنة، ويا حبذا لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات أخرى، ثم القول باستحالة إجراء التحقيق لأن الجريمة سقطت بالتقادم. وننصحهم بعدم إضاعة وقتهم وطاقتهم في مثل هذه الأساليب. فكل هذه المحاولات محكوم عليها بالفشل مسبقا. وسيواصل بلدنا السعي إلى تحديد جميع ملابسات ما حدث بموضوعية ودقة، بمشاركة وكالات التحقيق الروسية وجميع الأطراف المعنية على النحو الواجب، وتقديم أولئك الذين أمروا بهذا العمل التخريبي ونفذوه إلى العدالة. وسنستخدم جميع الوسائل المتاحة لنا لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك في مجلس الأمن.

وكجزء من ذلك العمل، يعتزم بلدي طرح مشروع بيان رئاسي بشأن هذه المسألة – سيُقدم نصه في الأيام المقبلة. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتكلم بوضوح عن هذا الهجوم الإرهابي وأن يصر على ضرورة إجراء تحقيق موضوعي ومعاقبة المسؤولين عنه. ونعول على دعم جميع أولئك الذين يدركون أن القيام بخلاف ذلك يعني أن أي بلد يمكن أن يصبح ضحية لهجوم من هذا القبيل ترتكبه دولة ما مخمورة بفكرة إفلاتها من العقاب. ويجب على مجلس الأمن أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن الجرائم التي تستهدف البنية التحتية لخطوط الأنابيب العابرة للحدود غير مقبولة وأنه من المستحيل تجنب المساءلة عنها. وهذه هي الطريقة الوحيدة لمنع تكرارها.

السيد هاماموتو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين على ملاحظاتهما.

إن الطاقة هي أحد الأركان الأساسية للحياة الحديثة والإمداد الموثوق به للغاز الطبيعي أمر بالغ الأهمية. ونظرا لاشتداد هشاشة مشهد الطاقة العالمي، فإن الأعمال التي تعرض البنية التحتية الحيوية للخطر تشكل خطرا كبيرا على الكثيرين. وإزاء تلك الخلفية، تشعر اليابان بجزع شديد إزاء الحادث المتعلق بخطي أنابيب نورد ستريم وآثاره البيئية الطويلة الأجل.

ونتابع بعناية التحقيقات التي تقودها حكومات ألمانيا والسويد والدانمرك. وإننا واثقون من أنها ستُجرى بأقصى قدر من النزاهة. ونثق بأن نتائج التحقيقات الوطنية ستُعلن بطريقة شفافة وسيتم إبلاغ مجلس الأمن بها على وجه السرعة. فالمجلس يتحمل المسؤولية عن معالجة المسائل التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين. وبغية أداء تلك المهمة، يجب أن تكون الحقائق معروضة عليه. وتتطلع اليابان إلى معرفة نتائج التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة معلقة هامة.

لقد تسببت الانفجارات التي شملت خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 في خسائر اقتصادية هائلة وساهمت في تفاقم التوترات الدولية وزيادة عدم اليقين الجيوسياسي في المنطقة. إن أي هجوم على البنى التحتية الضخمة للطاقة لا بد أن يكون له تأثير عميق على كيفية إدراك الجهات الفاعلة الدولية لأمن أصولها البالغة الأهمية. ومما يبعث على القلق أيضا أن نشهد عدم إيلاء اهتمام كاف للآثار البيئية للانفجارات. ويتناقض ذلك بشكل صارخ مع استعداد العديد من الدول لإلقاء اللوم عندما تقع حوادث في مناطق أخرى من العالم.

ومن المهم بصورة ملحة تحديد أسباب الحادث. وقد أعربت البرازيل في مناسبات عدة عن ثقتها في التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية في ألمانيا والدانمرك والسويد. ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم ونؤكد من جديد دعمنا لسير الإجراءات دون تدخل خارجي. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن خطورة هذا الحادث – الذي يشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين – تتطلب الكشف بصورة شفافة وفي الوقت المناسب عن الاستنتاجات الأولية لتلك التحقيقات على الأقل.

إن الافتقار إلى معلومات موثوقة يترك مجالا واسعا للتكهنات والاتهامات، بما فيها تلك المتعلقة بالحرب في أوكرانيا. وهو يؤجج فحسب التوترات العالية جدًا بالفعل. ونحن بالتأكيد لسنا بحاجة إلى مفاقمتها.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): نجتمع اليوم مرة أخرى بشأن مسألة تخريب خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 قبالة بحر البلطيق يومي 26 و 27 أيلول/سبتمبر 2022. لقد كانت تلك أعمالا خبيثة ضد هيكلين أساسيين للطاقة أثارت غضب أعضاء

المجلس وجعلتهم يدينونها. إن مدى الأضرار المادية، والتداعيات البيئية للانفجارات تحت الماء، والخسائر الاقتصادية القصيرة الأجل الناجمة عن التدابير المؤقتة للحفاظ على الملاحة والتحليق، فضلا عن الخسائر الطويلة الأجل الناجمة عن حقيقة أن المنشآت أصبحت غير صالحة للعمل، كبيرة وأثارت توقعات عالية بشكل مشروع بأن نرى التحقيقات التي أجريت تسفر عن استنتاجات.

لا يزال مجلس الأمن ينتظر تقرير التحقيق المشترك، الذي نتوقع جميعا أن يلقي الضوء على الظروف الحقيقية لهذه الأعمال وعلى مرتكبيها. بعد مرور عام على وقوع الأحداث، فإن عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة يغذي جميع أنواع الشكوك والتكهنات التي يمكن أن تشكك في رغبة الأطراف في الوصول بالتحقيقات إلى خاتمة ناجحة. في ذلك الصدد، يحث بلدي جميع الأطراف على المشاركة بطريقة شفافة وشاملة للجميع وغير مسيسة. وغني عن القول إن أي عرقلة أو غموض في تقدم التحقيقات من شأنه أن يضر بمصداقيتها وجدارتها بالثقة في السياق الحالي. ومن المهم كفالة أن يسود التعاون وتبادل المعلومات على جميع الاعتبارات الأخرى، بغية التوصل إلى الحقيقة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): لقد استمعت باهتمام إلى المتكلمين. إذ مرَّ علينا عام منذ الانفجارات التي وقعت في خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 في بحر البلطيق، وبما أنه من الواضح أنها كانت أعمالا تخريبية، أود أن أكرر إدانة وفد بلدي للحادث. لا يمكن أن يكون هناك مبرر للهجمات على الهياكل الأساسية المدنية الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة، ونأسف لأنها تعرض سلامة الملاحة البحرية والجوية للخطر. كما شجبنا مرارا وتكرارا أثرها البيئي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب كثيرة جدا على تلوث الحياة البحرية، فضلا عن احتمال تأثيرها على المناخ من خلال إطلاق مئات الملايين من الأمتار المكعبة من الغاز في الغلاف الجوي. علاوة على ذلك، أكدنا أيضا قلقنا إزاء كون أن أعمالا من هذا القبيل، في حالة جغرافية سياسية عالمية بالغة التعقيد، تؤدي إلى تفاقم التوترات ويمكن أن تكون لها عواقب لا يمكن التنبؤ بها؛ ولهذا السبب، واصلنا حث الدول على تجنب التكهنات والتصرف بأقصى درجات ضبط النفس.

ستواصل إكوادور الاسترشاد بالمعلومات التي قدمتها إلى المجلس في الماضي وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، التي دعت إلى تجنب الأعمال التخريبية التي يمكن أن تؤثر على السعي إلى التوصل إلى الحقيقة أو تعرقله. تعكس المعلومات التي قدمتها السويد وألمانيا والدانمرك في الوثيقة S/2023/517، التي عممت قبل أكثر من شهرين بقليل، الطابع المعقد للتحقيقات الوطنية، التي تشمل جوانب تقنية وعلمية ولوجستية، من بين أمور أخرى. لذلك، أود أن أؤكد من جديد أن من المناسب مواصلة التحقيقات الجارية تماشيا مع المبادئ الأساسية لسيادة القانون.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد أحطت علما بالبيانين اللذين أدلى بهما السيد بولمان والسيد دوري. وظل تقييمنا بدون تغيير. كما قال وفد بلدي في الماضي، تشعر سويسرا بالقلق إزاء التخريب المزعوم لخطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 الذي أدى إلى تسرب الغاز في أيلول/سبتمبر الماضي. تدين سويسرا جميع أعمال التخريب ضد الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة، التي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على إمداد السكان وكذلك على الاقتصاد والبيئة.

فيما يتعلق بالتحقيقات التي أجرتها السلطات الوطنية، رحبنا بالمعلومات الواردة في الرسالة المشتركة من الدانمرك وألمانيا والسويد المؤرخة 10 تموز/يوليه (S/2023/517). وكما أشارت الرسالة، فإن تحقيقاتهم الوطنية المختلفة جارية من أجل إلقاء الضوء على الحقائق، ونحن ننتظر استنتاجاتهم.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): يصادف اليوم الذكرى السنوية الأولى لانفجار خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2. وما فتيء الحادث محط اهتمام المجتمع الدولي منذ وقوعه، ودعا العديد من أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الصين، مرارا وتكرارا إلى إجراء تحقيق موضوعي ومحايد ومهني يهدف إلى معرفة الحقيقة في أقرب وقت ممكن. مما يؤسف له أنه لا يوجد حتى الآن استنتاج واضح وموثوق بشأن هذه المسألة. إن لانفجار نورد ستريم آثارا على سلامة

الهياكل الأساسية عبر الوطنية، وكان له أثر سلبي على إمدادات الطاقة العالمية والبيئة البحرية وسلامة الشحن البحري.

ما فتئت البلدان المعنية بالتحقيقات الوطنية تجريها منذ فترة، ولكن النتائج لا تزال بعيدة المنال. كلما زادالتأخير، زادت صعوبة جمع الأدلة وكشف الحقيقة، وزادت الشكوك والتكهنات التي ستثيرها القضية وقلت مصداقية نتائج التحقيق. يحدونا الأمل في أن تستجيب البلدان المعنية بشكل استباقي لشواغل المجتمع الدولي بشعور متزايد بالإلحاح، وأن تعلن عن التقدم المحرز في استكمال التحقيقات في الوقت المناسب وبموقف مسؤول إزاء الأمن والتنمية الإقليميين، وأن تكفل أن تكون استنتاجاتها موضوعية ونزيهة وموثوق بها وقادرة على الصمود أمام اختبار الزمن.

روسيا هي أحد الأطراف الرئيسية ذات العلاقة بالانفجار، ولذلك ندعو الدول المعنية إلى التواصل الفاعل والتعاون مع روسيا بدلا من مجرد تجاهلها. وأي محاولات لتسييس التحقيق لن تؤدي إلا إلى إثارة الشكوك والتسبب في مزيد من التكهنات. فيما يتعلق بمسألة نورد ستريم، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يمتنع عن تطبيق معايير مزدوجة. ونأمل أن تُكشف الحقيقة ويُقدم الجناة إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. ونأمل أيضا أن تقدم الأمانة العامة معلومات أكثر فائدة وأن يبقي المجلس المسألة قيد نظره.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): تكرر مالطة إدانتها القوية للعمل التخريبي المحتمل الذي استهدف خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2 الذي وقع في أيلول/سبتمبر 2022. إن هذه الأفعال تشكل تهديدا خطيرا لأمن الطاقة والاستقرار الإقليمي. وموقفنا ضد أي شكل من أشكال تعطيل البنية التحتية الحيوية للطاقة واضح وثابت. لقد شكلت التسريبات اللاحقة تهديدا كبيرا للدول المعنية مباشرة وللبيئة. وعرضت للخطر قناة حيوية لنقل مورد طاقة حيوي. وأدت إلى تفاقم التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأسواق الطاقة العالمية المتوترة أصلا نتيجة للعدوان الروسي على أوكرانيا. ويعد هذا الحادث بمثابة تذكير صارخ بنقاط الضعف الكامنة في البنية التحتية الأساسية للطاقة.

في 10 تموز/يوليه، بعثت ألمانيا والدانمرك والسويد رسالة مشتركة أخرى (S/2023/517) إلى مجلس الأمن بشأن حالة التحقيقات الجارية في الانفجارات، كررت فيها تأكيد التزامها بإجراء تحقيق شامل في عملية التخريب. لا يمكن للمجلس أن يتجاهل حقيقة أن طابع هذه الأعمال لم يسبق له مثيل. إن التحقيقات معقدة وهذا شيء يجب أن نكون جميعا قادرين على الاتفاق عليه والاعتراف به. وفي غضون ذلك، ليس لدى مالطة أي سبب للاعتقاد بأنها لا تجري بدقة، تمشياً مع المبادئ الأساسية لسيادة القانون وبمعزل عن التدخل السياسي. ونؤكد من جديد ثقتنا الكاملة في حيادها ومصداقيتها. إن الادعاءات المستمرة بأن وقتاً كافياً قد مر لإثبات الحقيقة لا أساس لها من الصحة. وهذا التخمين لا يؤدي إلا إلى عدم الثقة والريبة بين الدول. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المعنية لديها جميع الوسائل والموارد والخبرات اللازمة لإجراء تحقيقاتها الخاصة. ومن شأن إجراء مزيد من التحقيقات في هذه المرحلة أن يؤدي إلى نتائج عكسية إلى حد كبير.

السيد إكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على منظوريهما.

لا يزال المجتمع الدولي يشعر بقلق عن حق إزاء تخريب خطوط أنابيب نورد ستريم. وقد أدنا ذلك الهجوم مراراً وتكراراً، ونريد جميعاً إجابات واضحة. وهذا هو السبب في أننا نؤيد التحقيقات الوطنية التي تجريها ألمانيا والدانمرك والسويد لتحديد المسؤول. وفي تموز/يوليه، قدمت ألمانيا والسويد والدانمرك تحديثاً مفصلاً عن التقدم المحرز في تلك التحقيقات. وسلطت الضوء على الطبيعة غير المسبوقة للتخريب وما تلاه من تعقيد عمليات التحقيق. وندرك أن تلك التحقيقات ستستغرق وقتاً، ولدينا ثقة كاملة في حيادها ونزاهتها.

وكما قلنا من قبل، لا نعتقد أن من حسن استخدام وقتنا أن يبدأ مجلس الأمن في الحكم مسبقاً على نتائج تلك التحقيقات، أو إملاء كيفية إجرائها أو تقويضها بطريقة أخرى. وينبغي لنا، ولزملائنا أعضاء مجلس الأمن، أن نواصل تقديم الدعم الكامل لتلك التحقيقات حتى نتمكن من تحديد المسؤول.

وقبل أن أختتم بياني، دعونا نتوقف للحظة عند حقيقة أن روسيا هي التي دعت إلى عقد هذه الجلسة. تدعي روسيا أنها قلقة إزاء تدمير البنية التحتية المدنية، لدرجة أنها تسعى إلى إحياء الذكرى السنوية لهذا الهجوم. غير أننا نعلم جميعاً أن كل يوم من أيام السنة تقريباً هو ذكرى لهجوم روسي متعمد على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا. لقد شهدنا القصف المنهجي للبنية التحتية الأوكرانية للطاقة وللموانئ. وشهدنا أكثر من 480 هجوماً روسياً على المدارس والمستشفيات و 120 هجوماً على المواقع الدينية. وبعيداً عن البنية التحتية، ماذا عن حياة المدنيين أنفسهم؟ قتل ما لا يقل عن 600 9 مدني وأصيب 500 17 آخرون في الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا.

لذلك دعونا لا ننسَ، ونحن نستمع اليوم إلى ممثل روسيا، ما تقوم به عمداً وكقاعدة من قواعد السياسة. دعونا أيضاً لا ننسَ الاستخفاف القاسي الذي أبدته روسيا تجاه المدنيين والبنية التحتية المدنية في حلب وحمص ودمشق، عندما استخدمت حق النقض ضد تسعة قرارات لمجلس الأمن تهدف إلى إنهاء قصف نظام الأسد العشوائي للمستشفيات والمدارس. ودعونا لا ننسَ أن روسيا، في حين تجلب مراراً وتكراراً إلى المجلس مقدمي إحاطات من الغرب يتمتعون بحرية مهاجمة الحكومات الغربية، تحبس بشكل منهجي أي شخص يجرؤ على انتقاد موقف الحكومة الروسية في الداخل.

إن نفاق روسيا اليوم ليس بالأمر الجديد، ولكن هذا يستحق التكرار: إذا كانت روسيا قلقة للغاية بشأن البنية التحتية المدنية، فيجب عليها وقف هجماتها التي لا هوادة فيها وضمان المساءلة عن الدمار المروع والمعاناة التي تسببت فيها.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤكد الإمارات العربية المتحدة مجدداً إدانتها القاطعة لأعمال التخريب ضد خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2 التي وقعت قبل عام من الآن.

إن إمدادات الطاقة الثابتة والتي يمكن التنبؤ بها هي حجر الأساس للنظام الدولي. والحاجة إلى الطاقة والاستقرار والأمن أمر يوحد البلدان في جميع أنحاء العالم، كبيرها وصغيرها، المتقدم منها والنامي. تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة، مثلها مثل جميع البلدان، على سلامة البنية التحتية العابرة للحدود للطاقة. والتهديدات التي تتعرض لها هذه البنى التحتية هي مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين وقد تصدى لها مجلس الأمن عن حق. وفي القرار 2341 (2017)، أشار مجلس الأمن إلى تزايد الترابط فيما بين البنى التحتية الحيوية العابرة للحدود، بما في ذلك لتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها. كما أقرّ بأن حماية البنية التحتية الحيوية تتطلب التعاون عبر الحدود مع السلطات الحكومية والشركاء الأجانب وأصحاب ومشغلي هذه البنى التحتية من القطاع الخاص.

ويشكل تخريب البنى التحتية العابرة للحدود للطاقة تهديداً خطيراً لأمن الطاقة الدولي. وعندما تحدث مثل هذه الأعمال، فمن الحيوي أن تقوم السلطات الوطنية المختصة بالتحقيق فيها. وينبغي أن تكون هذه التحقيقات شاملة وقائمة على الحقائق بدقة. ونحيط علماً بالتحقيقات الجارية التي تجريها السلطات الوطنية المختصة في أعمال التخريب التي وقعت في 22 أيلول/سبتمبر. وترحب الإمارات العربية المتحدة بالرسالتين المؤرختين 21 شباط/فبراير (S/2023/126) و 10 تموز/يوليه (S/2023/517) الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي ألمانيا والدانمرك والسويد، اللتين قدمتا معلومات عن التحقيقات التي أجرتها كل منها.

ونشجع على إجراء المزيد من التحديثات والإسراع في اختتام التحقيقات الجارية. كما نحثّ على الشفافية في تبادل نتائج التحقيقات الوطنية مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، حسب الاقتضاء. وما زلنا نشدد على قيمة وأهمية التنسيق والتعاون الدوليين في هذه التحقيقات. وفي ذلك الصدد، نشجع على زيادة التعاون مع مشغلي خطوط الأنابيب الذين لديهم مصالح مشروعة معرضة للخطر في التحقيقات الجارية. وتدل التجربة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة على فائدة التعاون وتبادل المعلومات في مثل هذه الحالات.

ومما لا شك فيه أن جميع أعضاء المجلس يتشاطرون مصلحة في منع أعمال التخريب ضد البنى التحتية العابرة للحدود للطاقة. ويجب عدم التسامح مطلقاً مع هذه الأعمال. ونحن ننتظر بفارغ

الصبر اختتام التحقيقات في انفجارات خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2، وتحديد ما حدث وتحديد المسؤولين عنها حتى يمكن محاسبتهم.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب موزامبيق عن شكرها لمقدمي الإحاطتين، السيد ديرك بولمان والسيد جيمي دور، على نظرتهما الثاقبة الهامة بشأن الموضوع المعروض على مجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، نود أن نذكر بأنه قيل لنا خلال رئاسة موزامبيق للمجلس في آذار/مارس إن هناك محاولة تبذل لإجراء تحقيق مستقل تحت رعاية الأمين العام. ثم علمنا أن من السابق لأوانه الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي. وكانت الفكرة هي تجنب التدخل في التحقيقات الوطنية الجارية. وفي ذلك الوقت، أكدت موزامبيق أن هذه التحقيقات لا يمكن أن تكون بلا نهاية. لذلك أعربنا عن تأييدنا للانتهاء بسرعة من إجراء تحقيق موضوعي ونزيه ومهني.

واليوم، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن هذا كان بالفعل عملاً تخريبياً وأن انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي قد حدث، فإننا لم نصبح أقرب إلى تأكيد الحقيقة. ولا تتغاضى موزامبيق عن التدمير المتعمد واستخدام البنية التحتية الحيوية والعابرة للحدود الوطنية كسلاح كما هو حال خطوط أنابيب نورد ستريم. وما زلنا ملتزمين بالسماح للتحقيقات الجارية في الحادث الذي تجريه السلطات في الولايات القضائية الوطنية الثلاث، وهي ألمانيا والسويد والدانمرك، بالتوصل إلى نتيجة. ونتمسك بهذا الرأي، مسترشدين بالقرار 2341 (2017) الذي يهدف إلى حماية البنية التحتية الحيوية من مثل هذه الهجمات.

وهناك حاجة ملحة وقائمة على أسس سليمة لتوضيح العدالة في هذه المسألة. ويجب أن نضمن عدم تآكل الثقة التي نضعها في آلياتنا الجماعية وتعزيز إيماننا بنظام الأمن الجماعي الذي صممه ميثاق الأمم المتحدة في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. ويجدر بنا ألا ننسى عواقب الإفلات من العقاب. فهو لا يشجع مرتكبي هذه الأعمال فحسب، بل ويضعف أسس التعاون الدولي ذاتها. ومن المشروع لمجلس الأمن، كونه الجهاز الرئيسي المسؤول عن السلام والأمن الدوليين، أن يظل على اطلاع على نتائج التحقيقات الوطنية المشتركة. وتشجع موزامبيق بقوة على التعجيل بالانتهاء من تحقيقات موضوعية ونزيهة ومهنية في واقعة تبدو مخالفة للقانون الدولي.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نأسف لأن البعثة الروسية تواصل الدعوة إلى عقد اجتماعات متكررة بشأن هذا الموضوع، على الرغم من أن هناك مسائل أخرى ملحة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وتكرر الولايات المتحدة الإعراب عن قلقها إزاء العمل التخريبي الذي تعرض له خطا أنابيب نورد ستريم 1 و 2 في أيلول/سبتمبر 2022. واحتراما لوقت المجلس، سأتكلم بإيجاز وأحيل الأعضاء إلى بياناتنا السابقة بشأن هذه المسألة.

لا تزال الولايات المتحدة تثق في التحقيقات الجارية التي تقودها حكومات الدانمرك وألمانيا والسويد لمعرفة حقيقة ما حدث. فقد وقعت الهجمات في المنطقتين البحريتين التابعتين للدانمرك والسويد، وتجري هاتان الحكومتان تحقيقات شاملة ونزيهة في هذا الشأن. وقد زعمت روسيا مرارا وتكرارا أنها تسعى إلى إجراء تحقيق نزيه، على الرغم من محاولاتها السابقة لأوانها لإلقاء اللوم على بلدان بعينها. وليس من المستغرب أن تروج في المجلس بشكل انتقائي لروايات تتوافق مع استنتاجاتها المقررة سلفا بينما ترفض الآراء البديلة. فمن المتوقع أن يجري أي بلد يقع حادث مشابه داخل أراضيه تحقيقاته الخاصة أولا. وينبغي للمجلس أن يتجاهل تلك الاتهامات والتكهنات وأن يسمح للدانمرك وألمانيا والسويد بالانتهاء من أعمالها. وتهدف تصريحات روسيا المخادعة التي تتظاهر فيها بالقلق إلى تقويض التحقيقات الجارية في محاولة للمساس بنتائجها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد أعربت فرنسا عن قلقها بوضوح عندما ضربت انفجارات تحت الماء خطي أنابيب نورد ستريم لنقل الغاز قبل عام. وأخذنا على محمل الجد التقارير التي تفيد بأن الانفجارات كانت نتيجة عمل تخريبي متعمد، وموقفنا ثابت لم يتغير. فهذه مسائل خطيرة تتطلب تحقيقا شاملا. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نتساءل عن أسباب طلب روسيا عقد جلسة للمجلس بشأن هذا الموضوع للمرة الرابعة. فمنذ جلستنا السابقة في تموز/يوليه

(انظر S/PV.9373)، لم تظهر أي تطورات جديدة أو ذات مصداقية أو خطيرة تبرر عقد مناقشة جديدة بشأن هذه المسألة. وبينما تعرب روسيا عن قلقها الشديد إزاء الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الأوروبية، فإنها تواصل إلحاق دمار هائل بالهياكل الأساسية المدنية ومحطات الطاقة والمستشفيات والمدارس في أوكرانيا يوميا. ويبدو أن السبب الوحيد لعقد هذه الجلسة الجديدة هو حاجة روسيا إلى صرف انتباه المجلس وتأجيج التكهنات حول هوية المسؤولين عن تخريب خطي الأنابيب.

لقد شرعت السلطات الألمانية والدانمركية والسويدية المختصة في إجراء تحقيقات ترمي إلى معرفة حقيقة الأمر. وكما أكدنا بالفعل، ليس لدينا سبب يدعونا للشك في جديتها وحيادها. وبالنظر إلى خطورة الوقائع التي نحن بصددها وتعقيدها، فإننا ندرك أن التحقيقات الجارية تتطلب وقتا وتحققا شاملا. ونريد أن تستمر تلك التحقيقات وأن تخلص إلى استنتاجاتها دون تدخل سياسي.

السيدة هاكمان (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا بعناية إلى المعلومات التي قدمها مقدما الإحاطتين ولاحظنا اهتمامنا المشترك بكشف الحقائق المحيطة بتخريب خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2 لنقل الغاز. لقد هزت الأضرار التي لحقت بخطي الأنابيب نتيجة لذلك – في وقت كانت فيه أزمة الطاقة العالمية تتفاقم بالفعل – ضمير المجتمع الدولي وجددت وعيه بالصلات الاستراتيجية بين الهياكل الأساسية الحيوية وأمن المجتمعات واستقرارها الاقتصادي وتنميتها المستدامة. وأبرزت وضاعة هذه الأعمال أهمية تضافر الجهود العالمية لاتخاذ تدابير يمكن أن تستبق هذه الأعمال أو تخفف من حدتها.

ونرى أن الحادث يعبر عن التجاهل للحقوق المتأصلة للسكان الذين يعتمدون على منشآت الطاقة تلك، وأنه يظل أمرا غير مقبول بكل المقاييس. ونؤكد من جديد مدى أهمية أن تفي الدول بمسؤولياتها، المنصوص عليها في القانون الدولي والتي أعادت قرارات مجلس الأمن تأكيدها، عن حماية الهياكل الأساسية الحيوية، لا سيما الهياكل الأساسية ذات الطابع العابر للحدود. وسيكون من الضروري أن نحبط هذه الأعمال في المستقبل لأن الضرر أو الدمار الذي يلحق بالهياكل الأساسية الحيوية في قطاع واحد – سواء كان الطاقة أو المياه أو الاتصالات أو الأمن السيبراني أو النقل – كثيرا ما يؤدي إلى تداعيات واسعة النطاق على القطاعات والسكان الآخرين، مما يسفر عن زعزعة الاستقرار بل وعن أزمات إنسانية في بعض الأحيان. ونؤيد اهتمام المجلس المستمر بالمساعدة في كشف الحقيقة وراء العمل التخريبي الذي تعرض له خطا أنابيب نورد ستريم ونصر على أن الخلافات بين أعضاء المجلس فيما يتعلق بإنشاء آلية تحقيق دولية ينبغي ألا تنتقص من الموقف الذي أعربوا عنه في جلسات المجلس السابقة، وهو موقف موحد يرفض تخريب خطي الأنابيب. وإذ يعيد المجلس النظر في هذه المسألة في الذكرى السنوية الأولى للحادث، تود غانا أن تؤكد من جديد النقاط الأربع التالية.

أولا، لا نزال نرى ضرورة معرفة الحقائق المتصلة بهذه الأعمال الشنيعة بغية كفالة محاسبة مرتكبيها وتوجيه رسالة قوية تدين التدمير المتعمد للهياكل الأساسية الحيوية في أي مكان. وفي ذلك الصدد، نرى أن التحقيقات الوطنية التي تجريها الدانمرك وألمانيا والسويد، وهي البلدان المعنية، مهمة، كما نحث على دعم ما تبذله من جهود بهدف كشف الحقائق، بما يتجاوز مجرد إثبات كون الحادث عملا تخريبيا. ونرى أيضا أن مجلس الأمن سيستفيد من نتائج التحقيقات الوطنية فيما سيتخذه من إجراءات بشأن هذه المسألة في المستقبل.

ثانيا، نكرر نداءنا إلى جميع الأطراف للعمل بشكل تعاوني وحسن نية، بما يتفق مع أحكام قرار مجلس الأمن 2341 (2017). ونرى أن تشاطر وتبادل المعلومات والتكنولوجيا والخبرات وغيرها من الموارد ذات الصلة بين البلدان المعنية، فضلا عن الشركات الروسية المشغلة، من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في كفالة التوصل إلى نتائج متسقة والانتهاء بسرعة من عمليات التحقيق.

الثا، سعيا للتصدي لمشكلة التكهنات والخطابات الاتهامية المستمرة، التي لا تسفر إلا عن تأجيج التوترات الجيوسياسية القائمة، نحث الأطراف على العمل بمزيد من الانفتاح والشفافية. وبينما نسلم

بأن بعض المعلومات قد تكون حساسة فيما يتعلق بالأمن القومي للبلدان المعنية، فإننا نشجعها على تقديم معلومات مستكملة بانتظام عن حالة التحقيقات بغية تعزيز الثقة الدولية في العمليات الوطنية.

رابعا وأخيرا، نؤكد من جديد ملاحظتنا السابقة بشأن ضرورة وضع إطار زمني لاستكمال التحقيقات الوطنية وعرض نتائجها على المؤسسات الدولية المختصة، بما في ذلك مجلس الأمن، لاتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

لقد عُقدت عدة جلسات بشأن هذه المسألة. واليوم، استمعنا مرة أخرى إلى نفس الروايات وذات المواقف، لسبب بسيط جدا هو أنه لا يوجد شيء جديد يمكن إضافته في هذا الشأن. لقد حاول العديد من مقدمي الإحاطات، من مختلف التخصصات، شرح ما لا يعرفونه وما لا نزال نجهله. وقد كان موقفنا واضحا جدا منذ البداية، ولا يزال كما هو. لقد شعرنا – ولا نزال نشعر – بقلق عميق إزاء ما يبدو أنه عمل تخريبي ضد خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2، في المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين للدانمرك والسويد في بحر البلطيق. وهذه الأعمال غير مقبولة. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للتحقيقات التي بدأتها السلطات الوطنية في الدانمرك وألمانيا والسويد لتحديد مصدر الضرر والجناة المحتملين. ونفهم أن التحقيق جار، ولدينا ثقة كاملة في موضوعيته. إن عمليات التحقيق هذه معقدة وحساسة وتحتاج إلى وقت. ولدى البلدان الثلاثة التي تجري التحقيق مؤسسات قضائية قوية وسجلات لا جدال فيها بشأن سيادة القانون. وفي الختام، نود أن نشدد على ضرورة التحلي بالصبر وانتظار انتهاء التحقيقات الجارية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة 16/20.